

مراكز البحوث والسياسات في اليمن عوائق وتحديات

عاصم العشاري
سارة الفائق

مقدمة

إن معظم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وما تواجهه من تحديات إنما هي نتائج للسياسات الخاطئة التي تنتهجها حكومات تلك الدول، وعادة ما يعتمد صانع القرار على دوائر مغلقة داخل الجماعة أو الحزب المنتمي إليه لصنع السياسات العامة للبلد وقد تكون أيضاً ناتجة عن قرارات إرتجالية من صانع القرار نفسه دون الإستعانة بالمرجعيات المساعدة على بناء سياسات سليمة، تلك السياسات العشوائية ساعدت في خلق بيئة مثقلة بالإشكاليات التي تتحول مع مرور الوقت إلى صراعات يصعب السيطرة عليها ومواجهة إمتداداتها، وكما هو الحال في اليمن سنجد أن كثير من السياسات التي نفذت خلال الخمس السنوات الأخيرة كانت سبباً لمضاعفة حجم التحديات الموجودة حالياً وعززت من مخاطرها على الدولة والمجتمع. وتفترض هذه الورقة وجود قصور للأدوار المفترضة لمراكز البحوث والدراسات وإشكالية في طبيعة العلاقة بصانع القرار، وتهدف إلى محاولة التعرف على التحديات التي تواجه تلك المراكز والمؤسسات لتفعيل الأدوار الخاصة بها.





إن بناء سياسات رشيدة وفعالة تحتاج الى مراكز متخصصة ودراسات علمية رصينة قائمة على المهنية والحيادية ، هذه المراكز تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة إليها، ولكونها مصادر رئيسية لانتاج العلم والمعرفة بالإضافة الى دورها في تحليل السياسات وتقديم الخيارات والافتراضات والاقتراحات والحلول أمام صانع القرار وباعتبارها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة، من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري. الى جانب تأهيل وتدريب وتخريج الخبرات الإستراتيجية المستقبلية.

تقدم ورقة السياسات هذه موجزاً لأهم العوائق التي تواجه مراكز البحوث والسياسات في اليمن ومدى تأثيرها على مستقبل البحث العلمي والعاملين فيها، ملخصين عدد من تلك العوائق التي نسعى من خلال تحليل حثيثاتها الى استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز الدور الحقيقي لتلك الجهات وتقديم التوصيات العملية لتوفير بيئة أفضل للعمل البحثي في اليمن.

تعتمد هذه الورقة في تحليلها على الاستنتاجات المتوفرة من المقابلات التي أجريت مع الأكاديميين ورؤساء المراكز البحثية في جامعة صنعاء وكذلك جلسات النقاش المركزية مع الباحثين في المراكز الحكومية والخاصة في المجتمع المدني بالإضافة الى المؤشرات المستخلصة من نتائج المسح الأولي للمراكز البحثية العاملة في صنعاء كخطوة اولى لإنشاء قاعدة بيانات بالمراكز البحثية في عموم محافظات الجمهورية.

ويصدر موجز السياسات هذا ضمن مشروع إعداد الاوراق السياسية الممول من برنامج الديمقراطية في الشرق الاوسط .(POMED)

مؤسسة رنين! اليمن © 2016

جميع الحقوق محفوظة. يمكن استنساخ هذا المنشور بأي وسيلة مجاناً لغرض المناصرة، وحملات التوعية، وليست للأغراض التجارية. هذه الوثيقة متاحة برخصة المشاع الإبداعي، نَسب المُصنَّف، الترخيص بالمثل، الصادرة 3.0 غير موطنة (CC BY-SA 3.0)



واقع البحث العلمي في اليمن

شهدت الخمس سنوات الأخيرة تزايد ملحوظ في عدد مراكز الأبحاث والدراسات في اليمن وبواقع 31 مركزاً مقارنة بالمراكز التي نشأت في الفترة السابقة منذ العام 1990 وعددها 43 مركزاً في القطاع الحكومي والمجتمع المدني من واقع كشوفات الجهات الرسمية*، وتنشأ عادةً بشكّلين الأول يتبع القطاع الحكومي ويصدر بإنشائها قرار إداري ينظم ويحدد المهام المتعلقة بها والأخرى مراكز خاصة يُنشئها الأفراد ضمن قطاع المجتمع المدني وينظم القانون عبر الوزارات المختصة الإجراءات اللازمة لمزاولة مهامها، وعلى الرغم من تشجيع القوانين العامة مسألة إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات لكنها نصوص عامة لا تتطرق إلى آليات الدعم اللازمة لتفعيل تلك الجهات سواء في القطاع الحكومي أو التي تتبع القطاع الخاص.

قدمت وثيقة مؤتمر الحوار الوطني بعض التوصيات الجيدة لتحسين وتطوير بيئة العمل في مجال البحث العلمي في اليمن وتعالج بعض اختلالاته ومسألة توفير تشريعات ملزمة لتفعيل ادوارها ولعل أبرز تلك التوصيات ما يتعلق بإنشاء صندوق لدعم ورعاية مراكز الأبحاث والعاملين فيها وضمان الاستفادة من مخرجات تلك الجهات.

إن غياب الخطط الإستراتيجية العملية عن الحكومة وإرتجالية القرار السياسي يعد من أهم ملامح الوضع الراهن وأحد الأسباب التي ساهمت في توفير بيئة منهكة بالصراعات تتصاعد حدتها يوماً بعد آخر، ويعتقد المشاركون في جلسات النقاش أن سبب تفاقم الصراع ناتج عن إغفال صانع القرار لدور مراكز البحوث في تحليل الظواهر الاجتماعية ودراسة وتقييم المشاكل الناتجة عنها والاستفادة من التوصيات التي تساعد على بناء سياسات يمكن من خلالها معالجة المشاكل ومواجهة التحديات بكفاءة.

توضح نتائج المقابلات والزيارات التي شملت 54 مركزاً ومؤسسة بحثية أن 29 من تلك الجهات أغلقت مقراتها وتوقف نشاطها بشكل كامل، فيما لا يزال 25 مركزاً مستمرا في مقراته منها 15 مركز حكومي تتبع جامعة صنعاء وتبقى 10 من المراكز والمؤسسات الخاصة التي لاتزال قائمة رغم تأثر نشاطها بشكل كبير نتيجة الصراعات المسلحة التي تشهدها البلاد منذ أكثر من عام.

بعض المراكز في الجامعة توفر لها مقرات محددة ولكن بميزانية تشغيلية لا تتجاوز \$200 ويشكو العاملون فيها من عدم مقدرتهم على تنفيذ المشاريع التابعة لهم بسبب انعدام الدعم

ويظل واقع البحث العلمي في اليمن قائم بين إشكاليتين رئيسيتين الأولى ناتجة عن السياسات الخاطئة لصناع القرار وما أفرزته تلك السياسات من آثار سلبية ساهمت في إضعاف دور مؤسسات العمل البحثي في الحياة العامة، وهي سياسات يعتقد المشاركون في جلسات النقاش أنها ممنهجة للتقليل من التدخلات التي تحدثها تلك المراكز في السياسة العامة والتي يرى صانع القرار أنها تشكل خطراً على بقائه. فيما الإشكالية الأخرى

من المجتمع وتعقيدهات الفكرية التي هي بالاساس إنعكاس طبيعي لتلك السياسات الممنهجة للحكومات المتعاقبة لتقليل أهمية الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات، هذا الطرح يبرره غياب الدعم الحكومي وعدم تفعيل السياسات المشجعة لإنتاج تلك المراكز والمؤسسات البحثية في القطاع الخاص والحكومي على حد سواء.

[*] الاحصائيات بعدد المراكز والمؤسسات ليست محدثة او نهائية بحسب ما افادة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل كما انها لا تشمل المراكز التابعة لبعض القطاعات الحكومية والتي تعمل كوحدات ادارية تابعة للقطاع ذاته.

تشير نسبة المراكز المغلقة تساؤلات عدة حول طبيعة الأسباب التي أدت الى توقف نشاط 57% من العينة المبحوثة وتبعث بمؤشر على وجود تحديات عديدة تتشاركها مع تلك المراكز التي لاتزال قائمة بغض النظر عن مدى نشاطها، مجموعة كبيرة من التحديات التي طرحت من قبل المشاركين في حلقات النقاش ساعدت في بناء هذه الورقة ومعرفة الواقع الحالي الذي تعيشه مراكز ومؤسسات البحوث والدراسات في اليمن.

لقد ساهم موضوع هذه الورقة فيتحفيز مجتمع الدراسة من باحثين وبعض القائمين على تلك المؤسسات للتفاعل في طرح ونقاش التحديات التي تواجههم بروح شفافة ومسئولة ساعدت في تلخيص عدد من أهم التحديات وابرز مكامن الخلل القائمة وتحليل اطرافها في السياق التالي.

10 من تلك التحديات

•العلاقة بين مراكز البحوث وصانع القرار.

يفسر عدد من المشاركين في جلسات النقاش الفجوة القائمة في طبيعة العلاقة بين الحكومة أوصانع القرار وبين المؤسسات البحثية بأنها تعاني أزمة ثقة ناتجة عن سوء تقدير من قبل صانع القرار للأهمية التي يحظى بها البحث العلمي والحاجة اليه على اعتبار انها غير مجدية وتشكل عبئاً على نفقات الدولة وبالتالي ليست ضمن سلم أولوياتهم الأنية، بالإضافة الى التشكيك الدائم بدوافع عمل تلك المراكز والبحاث التي تعمل عليها وهي ظاهره يعاني منها الباحثين بشكل كبير اثناء عملهم وحتى في ميدان البحث يضطر الباحث كثيرا للتبرير والتوضيح لمقاصد البحث أو الدراسة التي يعمل عليها ليتجنب أو ليخفف من حدة تلك الإعتقادات تجاهه، ويعتقد المشاركون أن سياسة ممنهجة تعتمد إليها الحكومات لتقليص وتحجيم الدور الذي تلعبه المؤسسات العلمية للتقليل من أهميتها وبالتالي يقلل من أثر تدخلاتها التي يراها صانع القرار قد تشكل خطورة على مستقبل سياساته وهذا ما يفسر عدم وجود شواهد واضحة تدل على دعم الدولة لهذا الجانب المهم بحسب إعتقادهم.

•هشاشة البناء المؤسسي.

تعد مشكلة ضعف البناء المؤسسي عقبة أساسية وجوهريّة تعاني منها معظم المؤسسات ومراكز البحوث وهي إمتداد طبيعي لقرارات غير مدروسة ساهمت في إنشائها وينعكس ذلك على أدائها وهيكلها الوظيفي الذي يشكل بيئة مناسبة للمشاكل التي لا تساعد ابدًا على الإنجاز مهما توفرت لها من إمكانيات.

إفتقار بعض المؤسسات للمهنية وضمان جودة المخرجات يساهم في تعميق الفجوة القائمة ويضعف موقفيها عند مقارنتها مع المؤسسات الاجنبية ولكن مع الإعتراف بذلك الخلل الذي تعيشه بعض المؤسسات المحلية إلا أن جميع ما يتم تقديمه يظل حبيس الأدرج في الجهات التنفيذية المختصة ولايُعطى أولوية عند تنفيذ السياسات العامة وهناك عدد من الشواهد التي تدعم هذا الطرح

وبشكل عام فإن غياب كلا من الإدارة الرشيدة واللوائح المنظمة لعمل المنشأة والمتضمنة لرؤية واضحة وأهداف محددة ومهام مخطط لها بالإضافة الى الشفافية في التعاملات المالية والادارية جميعها عناصر يشكل عدم توفرها أساس للإختلالات التي تعاني منها المؤسسات والمراكز البحثية في اليمن سواء تلك التي تنشأها بعض قطاعات الدولة أو الأشخاص في إطار المجتمع المدني.

شخصنة المراكز إحدى مظاهر غياب المؤسسة لدى المراكز البحثية وتدخل في إطارها بشكلين الأول يغلب عليه صفة داعم يُعتقد بأنه قد يساهم في ضمان إستمرارية المؤسسة وتمويل أنشطتها وتتحول مع مرور الوقت الى واجهة مجتمعية تعمل لحساب شخص ولا تقدم إلا ما يخدم توجهاته وهنا تفقد الكثير من المؤسسات تأثيرها وحضورها في المجتمع وتتأثر مصداقيتها، الشكل الثاني عادة مايعمد بعض المفكرين أو الباحثين الكبار الى إنشاء مؤسسات خاصة تظل قائمة على ما يقدمه لها من دعم، وتتوقف نتيجة إنشغالاته أو توقف الدعم الذي يقدمه وهذه تعد شواهد لمدى الحاجة الى مؤسسة تلك المراكز والمؤسسات للحفاظ على بقائها.

• ضعف المهارات والقدرات وإنعكاسها على جودة المخرجات.

يشكو العاملون في مجال الأبحاث والدراسات من ضعف المهارات والقدرات التي تمكنهم من العمل بفعالية أفضل ويشكل غياب مراكز تخصصية لتأهيل الباحثين في مجالهم عائقا يضاف الى الخلل في البنية التعليمية للجامعات والمدارس الحكومية، التي تعتمد على مناهج قديمة تفتقد للتطوير ومجاراة متغيرات البيئة المحيطة بهم كما أن الفرص التي تساعدهم على إكتساب المعرفة من أصحاب الخبرات نادرة إن لم تكن معدومة.

إن ضعف القدرات لدى بعض الباحثين يقلل من جودة المخرج وبالتالي يؤثر على مستوى الثقة بكفاءة مراكز الابحاث المحلية وجودة انتاجها، وتحمل مراكز الأبحاث مسؤولية تطوير قدرات العاملين فيها والإستناد الى معايير واضحة تقيم مدى جودة الأعمال المنتجة قبل نشرها.

• الاتصال والتواصل وبناء الشبكات.

ضعف مهارات الإتصال والتواصل لدى المراكز والمؤسسات البحثية مع الداعمين من منظمات دولية ومانحين أو مع الجانب الحكومي تعاني منها معظم الجهات العاملة في قطاع الأبحاث، وقد يؤثر هذا سلبا على فرص الدعم الممكن الحصول عليها عدى كونه يفرض عليها كلفة إضافية عند التسويق لنفسها، وتتعاظم هذه الإشكالية مع غياب إستراتيجية سليمة تحقق جدوى أكبر من عمليات التواصل والتسويق.

عملية التواصل مع الجهات العاملة في نفس المجال يوفر كثير من الجهود التي تهدر في عمل دراسات مكرره قد أنجزت من قبل ويقلل من أهميتها، كما أن العمل في تحالفات يعظم الأدوار المحتملة لتلك المراكز في نشر ثقافة عامة تعزز من تقدير قيم البحث العلمي في المجتمع ويعطيها قدرة أكبر على التأثير في الضغط على الحكومة لتلبية إحتياجاتها.

• الاستقلالية.

تفقد الكثير من الجهات البحثية دورها حين تبدأ في الخلط بين العلم والسياسة وتعتمد الى خدمة طرف سياسي لتسند به حجج ودراسات تفتقد للمهنية والموضوعية لتعزز من موقفه تجاه طرف سياسي آخر، ولتثبت تبعيتها لذلك الطرف وحسن إنتمائها وهذا النوع من المؤسسات والمراكز يشكل عبئا على باقي المؤسسات البحثية لتعزيزها من قناعات المجتمع بتبعية معظم هذا القطاع لأطراف سياسية معينة ولا سبيل لتجاوز هذه الإشكالية إلا عندما تعزز قيم الأمانة العلمية والعمل بفعالية مطلقة.

• عائق التمويل.

غياب السياسات والتشريعات الملزمة توفر فرصة للقائمين على الحكومة للتهرب من واجباتهم وتساق

الحجج في أحيان أخرى بعدم جدية المؤسسات العلمية على العمل وبالرغم من أن المسؤولية الأكبر تقع على الحكومة في توفير البيئة السليمة للعمل وتحفيز الباحثين على الإنتاج العلمي إلا أن المراكز تتحمل مسؤولية ضمان إستحقاقها للدعم وإيجاد سياسات تضمن مقدرتها على توفير خطط للإستدامة وإيجاد البدائل الممكنة للتقليل من مخاطر إتمادها على مصدر وحيد للتمويل.

يشكل غياب الدعم وعدم توفر موارد مالية لمراكز البحوث أهم وأبرز العقبات التي تواجهها ويعد سبباً رئيسياً لمعظم العوائق التي ذكرت ضمن الدراسة

الدور الغائب للقطاع الخاص في دعم هذا الجانب يحتاج من المراكز أن تعمل على ما يحفز لديه الرغبة في الدخول معها في شراكات عملية تعود بالنفع على الطرفين من خلال تقديم الدراسات والأبحاث التي يحتاجها بجودة تعزز قناعته بأفضلية المراكز المحلية عن الاجنبية وتوضيح البعد الأخلاقي لدعمه مجال الأبحاث العلمية.

•الاستقرار الوظيفي.

المؤسسات البحثية لاتوفر الإستقرار الوظيفي للباحثين كما أنها لا تسعى الى تطوير مهاراتهم وتنميتها وهذا التحدي الأبرز بحسب ما يراه المشاركون، ومن واقع المقابلات و جلسات النقاش فإن نظام العقود المؤقتة هو السائد في تعاملات المراكز والمؤسسات مع العاملين حتى تلك المراكز التي تحظى بدعم جيد، هذه الحالة تجعل الباحث يرى أنه لا جدوى من العمل في هذا المجال ويسعى للإندخال بأعمال أخرى يلبي من خلالها احتياجاته الحياتية وهذا يعد سبب رئيسي لندرة الباحثين في مجتمعنا وخصوصا البارعين في هذا المجال وقد نتج عن هذه السياسة هجرة لعدد من الباحثين المتميزين للخارج للعمل ضمن منظمات دولية يمكن أن يحقق من خلالها نوع من الإستقرارالذي يبحث عنه.

•عائق الجهل بأهمية البحث العلمي.

الوعي القاصر من قبل المجتمع تجاه أهمية ما تنتجه المراكز البحثية والفكرية يخلق بيئة معيقة لعملها ويحد من فعاليتها العملية كما أن نظرة التشكيك الحاصل من قبل صناع القرار تجاه أنشطتها ومهام الباحثين العاملين فيها، والنظر الى أعمالهم على أنها مجرد خدمة للخارج وخيانة للداخل لها إنعكاسات سلبية على البيئة المحيطة وتخلق ردود فعل من قبل المجتمع تعيق قدرتهم على العمل بشكل طبيعي، ومن الأسباب أيضا ضعف الإيمان بفكرة البحث وهذا يؤثر على جودة البحث نفسه.

ثقافة الفرز والتصنيف وإطلاق الأحكام المسبقة تشكل معاناه بحد ذاتها، وقد تشكل عامل محفز للقائمين على المراكز والمؤسسات البحثية لكي يضاعفوا من جهودهم في العمل مهنية عالية تغير من تلك الثقافة وتقنع المجتمع بأهمية ما تقدمه لهم.

•بيئة العمل والمناخ السياسي.

يلعب الصراع والبيئة المحيطة به دوراً في مضاعفة مستوى التحديات أمام مراكز البحوث وكذلك الباحثين بالإضافة الى جميع تلك الإشكاليات التي تتناولها هذه الورقة يشكل الصراع المسلح وإفرازاته على المجتمع والدولة سببا واقعياً لتوقف الكثير من المراكز البحثية ومغادرة الخبرات وبعض الكوادر العاملة الى الخارج وتوضح نتائج التواصل والمقابلات التي أجريت مع 54 مركزاً ومؤسسة بحثية أن 29 منها أغلقت تماماً منذ بدء العمليات القتالية قبل أكثر من عام. يأتي هذا ليضاعف أيضا التحديات والمخاطر التي تعيق الباحثين عن

تطبيق أدوات البحث المنهجية وتهدد حياتهم.

يعتبر المشاركون أن عدم الأهتمام بجانب البحث العلمي والدراسات التي تقيم الوضع العام للبلد وتتنبئ

بنتائج تلك التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع لكان من الممكن تجنب هذه الصراعات وما آلت إليه الأوضاع في الوقت الراهن.

إن بيئة الصراع التي خلفتها النزاعات المسلحة بين الفرقاء السياسيين جعلت العمل في مجال الأبحاث والدراسات مهمة لها مخاطر كبيرة على سلامة العاملين وما تفرزه تلك البيئة من عملية فرز وتصنيف لكل ما يتم تداوله من قبل المراكز والعاملين فيها،

هنالك العديد من الباحثين الذين اعتقلوا أثناء عملهم وبعض المراكز تم إغلاقها لذات السبب.

• موسمية العمل.

يبرر القائمين على مراكز البحوث إشكالية عملهم في أبحاث ودراسات موسمية تفرض مواضيعها من قبل الداعمين كنتيجة طبيعية لغياب الدعم والاستقرار المؤسسي بما في ذلك إنعدام الإستدامة المالية، ولذا نجد معظم المؤسسات تعمل في مواسم معينة وضمن ما يحدده المانحين وهم في الغالب من المنظمات الدولية أو تبعا لتوجه عام للحكومة كما حصل أثناء إنعقاد مؤتمر الحوار الوطني حين تحولت معظم المشاريع والأنشطة الى عناوين تحاكي الحدث دون التعبير عن واقع احتياجات تلك المرحلة الهامة التي كانت تتطلب المزيد من الدراسات التي تحلل وتقدم تصورات بالحلول والتوصيات الممكنة ليتم إدراجها في اجندة المتحاورين.

• الإعلام ووسائل النشر.

واحدة من أهم العوائق التي تواجه مراكز البحوث والسياسات فعلى الرغم من قلة الإنتاج البحثي وندرته الى أن ذلك النذر اليسير من الإنتاج لايجد حقة في الترويج والنشر وربما لا يصل الى الفئات المستهدفة نفسها وهنا تبرز عدد من الأسباب التي يراها المشاركون في جلسات النقاش أنها منطقية كأندام الحيادية لدى معظم الوسائل الإعلامية وتوظيفها لأي من تلك الدراسات للطرف الذي تمثله وقد ترفض التعامل مع المراكز والمؤسسات البحثية لكون المخرج لا يخدم سياساتها أو قد لا يصب في صالحها.

إن حالة الإستقطاب الحادة لوسائل الإعلام من قبل أحزاب وجماعات سياسية أفرزت جمهور لا يؤمن بما يتم طرحه عبر وسائل إعلامية تمثل وجهات نظر أخرى وتجعل منه أسيرا لسياساتها الاعلامية فقط.

القصور في الوعي الجمعي للمجتمع تجاه أهمية دور البحث العلمي سبب آخر يقع على عاتق الإعلام ومؤسساته المختلفة نتيجة لغياب دوره في نشر الوعي وتغطية الفعاليات المختلفة التي تساعد على تقليص الفجوة بينه وبين تلك المراكز والمؤسسات ، وتتحمل إدارة مراكز البحوث مسؤولية ضعف التنسيق من ناحيتها مع الوسائل الاعلامية الفاعلة والبحث عن منصات بديله لنشر وإيصال نتائج أبحاثها الى جمهور المستفيدين.

توصيات

إن التعرف على المشكلة وتقدير حجمها تعد الخطوة الأولى للشروع في حلها ومعالجة آثارها. إن واقع التحديات الذي تضمنته الورقة لا يتوقف عند معرفة أسبابها وتحليل أعراضها وإنما هي فرصة لإستكشاف الحلول الممكنة لمعالجة آثارها، لقد أثبتت التجارب العملية لكثير من الدول التي شهدت تطوراً في نظامها المعيشي أن للبحث العلمي دوراً أصيلاً في الوصول إلى ذلك التطور.

إستناداً إلى النقاشات التي دارت في المقابلات و جلسات النقاش المركزة تقدم هذه الورقة مجموعة من التوصيات إلى اربعة من الاطراف المعنية: صانعي القرار والحكومة، المؤسسات والمراكز البحثية، الباحثين، المنظمات الدولية والمانحين. وتهدف المعالجات إلى تقديم حلول واقعية للتحديات التي تناولتها هذه الورقة.

أولاً: إلى الحكومة وصانعي القرار:

يملك صانع القرار قدرة أكبر على التأثير في معالجة الإشكاليات بكلفة ووقت أقل عندما يدرك طبيعة الدور المناط عليه ويسخر الإمكانيات المتوفرة في إطارها الصحيح ويتجاوز المخاوف المصطنعة والتي خلقت أزمة في علاقته مع مراكز ومؤسسات الأبحاث وحتى تتجاوز تلك التحديات التي تناولتها الدراسة فإن للقائمين على الجهات المسؤولة في الجانب الحكومي ومن لهم علاقة من صانعي القرار أن يستفيدوا من التوصيات التالية:

- الوضع الحالي يتطلب مزيد من الشراكة بين المراكز البحثية وبين القائمين على الحكومة لتنفيذ دراسات ميدانية معمقة تحلل وتقيم واقع الإحتياجات للمرحلة القادمة والاستفادة منها في اعداد الخطط والسياسات لما بعد المرحلة الانتقالية.
- مراجعة السياسات والتشريعات الكفيلة بإيجاد بيئة محفزة للعمل البحثي يرافقه إقرار وتقدير لأهمية الجهات القائمة عليه وضمان الإستفادة من تلك الدراسات والإبحاث، ويمكن تنظيم مؤتمرات وورش نقاشية بين ممثلين عن الحكومة ومراكز البحوث والدراسات لبحث الأدوار المحتملة لكل طرف ومسؤولياته وتطوير اليات العمل المشتركة.
- إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي على غرار صندوق رعاية النشء والشباب يتولى إدارته مجلس أعلى للبحث العلمي من المختصين في المجالات المختلفة وفق مهام ومسؤوليات واضحة ومحددة ويتمتع بالاستقلالية، ويمكن الاستفادة من تجارب العديد من الدول التي نجحت في إنشاء مثل هذه الصناديق.
- تبني سياسة منفتحة تجاه المراكز البحثية تغير من النظرة النمطية السابقة وترسخ ثقافة مجتمعية تقدر أهمية البحث العلمي من خلال برامج التوعية ضمن المؤسسات الإعلامية الرسمية لنشر الوعي بالتفكير العلمي وربطه بالتنشئة الاسرية.
- تطوير وتحديث المناهج الدراسية وتضمين وسائل وأدوات البحث العلمي في مختلف المستويات التعليمية لبناء جيل يملك القدرة على التحليل المنطقي والعلمي.

ثانياً: إلى مراكز ومؤسسات الفكر والبحث العلمي:

يقع على عاتق القائمين على ادارة المؤسسات والمراكز الكثير من المسؤوليات التي يمكن ان تخفف الى حد كبير من حجم التحديات البارزة امامها فليس الدعم ومساءلة الحصول على عائق مؤقت نتيجة لافتقار المؤسسة الى بعض الاساسيات التي بتحقيقها سيتوفر الكثير من الدعم وحينها لن يشكل عائق بخلاف لو أن المؤسسة تعاني من إشكاليات في بنائها المؤسسي والوظيفي فسيصبح الدعم عائق يضاف لما سبق، وفي سبيل التغلب على مجمل التحديات ينبغي للمؤسسات أن تعمل على:

- تعظيم الإستقلالية الفكرية داخل كيانها عبر:
- وضع جدول أعمال للبحوث والعمل وفق الأجددة المحددة.
- بناء التحالفات والمشاركة مع الآخر للحد من تأثير المؤثرات الخارجية (السياسة وما إلى ذلك) على عمل المؤسسات ومراكز البحث.
- توفير تحليل للبيانات بجودة عالية يزيد من فرص الدعم ويعزز من موثوقية صانع القرار بتنوع المصادر المستقلة للمعلومة.

- التركيز على لعب دور استشاري في النقاشات السياسية وخصوصاً المؤسسات العاملة في حقل السياسات العامة وألا تنساق وراء الاعلام الذي يلعب دوراً في تصنيف المؤسسات.

- التزام الشفافية وأن تعلن الأموال الواردة مع تقارير عن كيفية إنفاقها لتجنب الصراعات عن الفائدة المقدره.
- الاستثمار في الموظفين الموهوبين ودعم فرص تطوير قدراتهم من خلال إقامة ورش العمل النقاشية لتشارك الخبرات و تشجيع الباحثين لتوسيع مشاركاتهم على المستوى الخارجي عبر الفرص التي تقدمها المراكز والمؤسسات الاقليمية لمنح ممولة.
- التفاعل مع البيئة من خلال تبني قضايا واقعية ملموسة وبحث المشاكل العامة والهامة وتقديم توصيات منطقية وحلول قابلة للتطبيق .
- تعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع وتبني حملات التوعية بالتعاون مع الوسائل الاعلامية المتاحة.
- إشراك القطاع الخاص بالبحث العلمي والتنسيق بينها وبين المراكز البحثية وذلك من خلال التسويق لمراكز الأبحاث وأهمية البحث العلمي والتركيز على عنصر التنسيق والشراكة مع كلاً من القطاع الخاص والحكومي والمجتمع المدني.
- إنشاء منصة تعمل على جمع الدراسات والأبحاث في مكان واحد ونشرها والترويج لها.

ثالثاً: الى الداعمين من المنظمات الدولية:

تهتم المنظمات الدولية بإجراء الدراسات والأبحاث المساندة لمشاريعها وفي إطار مجالها وهنا يمكن للمنظمات أن تساهم في تفعيل المراكز البحثية المحلية من خلال:

- توسيع المشاركة في نشاطاتها وإشراك المؤسسات المحلية والإعتماد عليها في تنفيذ المسوحات والدراسات الميدانية وتحليل البيانات ضمن مشاريعها.
- تقديم برامج لتأهيل العاملين بهذا المجال بالإضافة الى التركيز اكثر على المشاريع المتعلقة بجانب الأبحاث وتطوير قدرات المراكز المؤسسية من خلال توفير الإستشارات ونقل التجارب وتبادل الخبرات عبر إقامة المؤتمرات الدولية الخاصة بمجال الأبحاث والدراسات.

رابعاً: الباحثين ومجتمع الدارسين:

إن أكثر ما يميز الباحث هو مقدرته على التعامل مهنية بحته مع تجاربه العملية يضاف عليها تطوير مهاراته بشكل دائم يعزز من معارفه في هذا المجال ويفسح الطريق أمامه للحصول على المزيد من الفرص الفريدة وليتحقق ذلك:

- على الباحث أن يبادر الى إكتساب مهارات جديدة تساعده في إنجاز أعماله بشكل سهل ومميز مثل مهارات التواصل والاتصال التي يفتقدها الكثير من الباحثين على الرغم من أهميتها.
- الالتزام بالمهنية العلمية وأن يربأ بنفسه عن الدخول في المباحكات التي تقلل من تقدير الاخرين لما يتناوله في الأبحاث.
- يفترض على الباحث أن يبقى متيقظاً وحريصاً لتزويد معرفته عبر الوسائل المتاحة مثل المشاركة في الندوات والورش التي يتشارك فيها الحاضرون المعارف والخبرات الممكنة وأن ينشطوا في تحليل الظواهر والقضايا التي يشاهدونها دون الإنتظار لحين الطلب من أي جهة داعمة وحتى لا تتكلس مهاراتهم.

حول الكاتبان

عاصم عبدالقوي العشاري

باحث في السياسات العامة

مسؤول وحدة البحوث في مؤسسة رنين! اليمن

سارة الفائق

مسؤولة البرامج في مؤسسة رنين! اليمن



حول رنين! اليمن
Learn. Engage. Contribute.

رنين! اليمن هي مجموعة من الشباب اليمني المتحمس المشارك في إحداث أكبر قدر من التأثير في إيصال أفكارهم وآرائهم لاستقطابها على المستويين الوطني والدولي، حددت مهمة المؤسسة في إيصال أفكار وآراء الشباب إلى ساحات صياغة السياسات العامة في اليمن ودعم المشاريع الشبابية ذات الأهمية الوطنية والدولية.

Sana'a, Yemen (Hadda St. Al-Misbahi Inter-section) P.O. box: 16155
Office Tel: +967-1- 454 416
Fax: +967-1- 454 417
E-mail: info@resonateyemen.org
Website: resonateyemen.org



POMED PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY

حول مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

”تتجلى الديمقراطية بشكل مختلف في كل بلد تمارس فيه“ مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED) منظمة غير ربحية وغير حزبية تركز جهودها لدراسة كيفية تمكين الديمقراطيات الحقيقية في الشرق الأوسط وتمكين الولايات المتحدة في دعم هذه العملية على أفضل وجه.

Project on Middle East Democracy (POMED)
1611 Connecticut Ave NW, Suite 300 Washington, DC 20009
Tel: +1 202-828-9660
Website: www.pomed.org



Resonate! Yemen is an excited group of Yemen's youth participating in causing a maximum effect in the probability of absorption of their thoughts and ideas nationally and internationally.

Resonate! initiative to contribute to building sustainable policies in Yemen that take into consideration the input of Yemeni youth as major stakeholders in policy design and implementation.

Sana'a, Yemen (Hadda St. Al-Misbahi Intersection) P.O. box: 16155
Office Tel: +967-1- 454 416
Fax: +967-1- 454 417
E-mail: info@resonateyemen.org
Website: resonateyemen.org



The Project on the Middle East Democracy (POMED) is a non-partisan, non-profit organization dedicated to the study of how to enable real democracies in the Middle East and enable the United States in supporting this process to the best.

Project on Middle East Democracy (POMED)
1611 Connecticut Ave NW, Suite 300 Wash-
ington, DC 20009
Tel.: +1 202-828-9660
Website: www.pomed.org

THE AUTHORS

Asem Abdulqawi Al-Oshari

A scientist in public policy

Official of the Research in Resonate!
Yemen

Sarah Al-Faiq

Responsible programs in Resonate!
Yemen

- To establish a platform to collect the studies and researches in one place and work to circulate and promote them.

Third: To Sponsors in International Organizations

The international organizations are concerned to conduct studies and researches to support their projects within their fields. So, they can contribute in activating the local research centers as follows:

- To extend the participation in their activities, involve local foundations for conducting field surveys/studies and analysis of data within their projects.
- To provide programs for qualification of workers in this field in addition to the focus on projects related to development of the centers'/foundations' capabilities through consultations, transmission of experience and exchange of expertise by organizing international conferences on the research and study field.

Fourth: To Scholars and Researchers Community

The researcher is featured by his/her ability to deal professionally in practical experience plus the development of his/her skills on permanent basis which raise his/her knowledge in this field and open the way for more unique opportunities. This is achieved as follows:

- The researcher has to initiate for acquiring new skills that will enable him/her to perform his/her works easily and outstandingly, such as communication skills which are missed by many researchers despite their importance.
- To adhere to academic professionalism and disassociate himself/herself from wrangling which makes others disvalue the content of his/her researches.
- The researcher is supposed to remain vigilant and concerned to acquire more knowledge through available means such as participation in symposiums and workshops to share experiences as well as to be active in analyzing phenomena and issues they observe without waiting for requests from any supporting entity in order avoid decline of his/her skills.

scientific thinking and link it with family upbringing.

- To develop and update educational curricula to include means and tools of academic research in various educational levels to raise a generation capable to conduct logical and scientific/methodical analysis.

Second: To Intellect and Academic Research Centers/Foundation

The managers of foundations and centers have a lot of responsibilities which may relieve to a great extent the volume of prominent challenges. The issue of support and how to have it is just a temporary obstacle resulted from lack of some fundamentals which assist to obtain good support and then it will not be considered as an obstacle. However, if the foundation suffers from problems in its organizational and professional structure, the support becomes an additional obstacle. In order to overcome the overall challenges, the foundations have to act as follows:

- To maximize the intellectual independence in its structure through the following:
 - To set up a research schedule and work upon specific agendas.
 - To build collaborations and participations with others to restrict external impact (politics and likewise) on the work of research foundations and centers.
 - The analysis of data with high quality will increase the opportunities to get support and enhance the decision-makers' trust in variety of independent sources for information.
 - To focus on playing a consultative role in political discussions particularly for the foundations working in the public policy field and avoid involvement with media which play a role in classifying the foundations.
- To commit to transparency and declare the received funds with reports stating how they are spent to avoid conflicts on the estimated profit.
- To invest in skillful employees and avail the opportunities to develop their capabilities through organization of workshops to share experience and encourage the researchers to extend their participations abroad through scholarships funded by regional centers and foundations.
- To react to the situation by adopting real and tangible issues, study public and important problems and give logical recommendations and applicable solutions.
- To strengthen the society's confidence in the academic research and adopt awareness campaigns in cooperation with the possible media outlets.
- To coordinate for involvement of the private sector in academic research and market the significance of services provided by the centers along with coordination and partnership with the government and civil society sectors.

RECOMMENDATIONS:

The recognition of problems and assessment of their volume is the first step to assume the required solutions and remedy of their effects. The status of challenges stated in this paper does not stop with recognition of their reasons and analysis of their symptoms. It is rather an opportunity to explore the possible solutions for remedy of their effects. The practical experiences of many countries which witnessed development in their living systems proved that the academic research has an essential role to reach that growth.

Based on the interviews and focus group discussions, this paper proposes a set of recommendations to four relevant parties: decision-makers and government, research foundations and centers, researchers and international organizations and donors. It aims to present real solutions for the challenges stated herein.

First: To the Government and Decision-makers

The decision-makers have a higher capability to contribute in solving the problems with less cost and time when it recognizes its assigned role, employ the available capabilities in the right framework and give up the claimed concerns that created a crisis in the relationship with research centers and foundations. In order to overcome such challenges indicated here, the competent entities' officials in the government and related decision-makers have to take benefit of the following recommendations:

- The current situation requires a higher level of partnership between the research centers and government entities to conduct deep field studies to analyze and evaluate the real requirements for the coming period in order to take benefit for preparing plans and policies for the post-transition period.
- To review policies and legislations to secure the creation of an environment that encourages research works in parallel with recognition and appreciation of the significant role played by research entities as well as taking benefit from produced researches and studies. Conferences and workshops may be organized for the representatives of government and research/study centers to discuss the probable roles and responsibilities for each party and develop joint work tools.
- To establish a fund dedicated to support academic research (like the Youth Care Fund) whose management is undertaken by a high council of academic research formed of specialists in various fields with clear and specific missions and responsibilities. The council should be independent and take benefit from the expertise of many countries which had success in foundation of similar funds.
- To adopt open-minded policy towards research centers that may change the previous pattern vision and establish a social culture that values the significance of academic research through spread of awareness programs for official media agencies to enhance

work in the research and study field a mission with high risks to safety of workers as this situation results into sorting and classification issues against various matters handled by the centers and their workers. There are many researchers who have been arrested during their missions and some centers have been closed for the same reason.

- **Seasonal Work**

The managers of research centers justify their work on seasonal researches and studies with topics given by supporters as a normal result for absence of support and organizational stability including lack of financial sustainability. Therefore, we find that most of the foundations work in specific seasons based on determinations given by donors which are mostly international organizations or according to the government's general orientation as happened during the National Dialogue Conference when most projects and activities turned to titles correspondent to the event with no expression of actual needs for that important phase which required more analysis studies to propose possible solutions and recommendations to be incorporated in the dialogue agendas.

- **Media and Means of Circulation**

This is one of the most important obstacles faced by the research and policy centers. Despite the fact that there is low and rare research production, it does not find its right of promotion, circulation and visibility. Also, it may not reach the target categories themselves. A number of reasons emerge here and considered logical by participants in the group discussions. For example, most of the media outlets have no neutrality as they used to represent their parties and they may reject to interact with research centers and foundations since their outputs do not serve their policies or may not lead to their interests.

The severe polarization of media outlets by political parties and groups resulted into an audience that does not believe in the content produced by media outlets that represent other points of views and they become dominated by their media policies only.

The limited collective awareness in the society towards importance of the academic research role is another reason caused by various media organizations due to absence of their role in raising awareness and covering different functions that help to reduce the gap between the society and such centers/foundations. The management of research centers takes responsibility for the weak coordination with effective media outlets and finds alternative platforms in order to circulate and communicate the results of their researches to the target beneficiaries/audience.

- **Occupational Stability**

The research foundations/centers do not provide occupational stability for their workers and do not look for improving their skills. For the participants in the interviews and group discussions, this is the key challenges the centers (even the ones with good support) apply temporary employment contracts with their workers. This status makes the researcher think that it is useless to work in this field and seeks to work in other fields to meet his/her daily life needs. This is a main reason for shortage of researchers and capable ones in particular in our society and it led to immigration of some prominent ones to work with international organizations in which they can have the occupational stability they look for.

- **Ignorance of Academic Research Importance**

The society's low awareness for importance of research and intellect centers' production creates a hindering environment for their work and restricts their actual effectiveness. Besides, the decision-makers' suspicious vision towards the research centers' activities and the researchers' tasks, which assumes that they are just services to external sides and betrayal to internal parties, has negative reflections to the surrounding environment and leads to reactive actions by people that hinder the centers' and researchers' normal work. In addition, the workers' discontent in the research concept/idea is another reason which itself affect the quality of research.

The sorting and classification culture leading to have anticipated judgments/opinions is another issue. However, it may motivate the research centers/foundations to exert more efforts and work with high professionalism in order to review that culture and persuade the society of importance of their service.

- **Environment of Performance and Political Climate**

The conflict and its environment play a role to raise the level of challenges for the research centers and researchers. In addition to all problems discussed in this paper, the armed conflict and its consequences on the State and society have been a real cause for many centers to stop their activities and for some experts and cadres to leave the country. The results of communications and interviews conducted with 54 research centers/foundations showed that 29 centers have been closed completely since the start of fight operations before more than a year. It also increases the challenges and risks which threaten the researchers' lives and prevent them from applying academic research approaches in their work.

The participants believe that if there was specific concern towards academic researches and studies to assess the general situation in the country and predict the consequences of such challenges faced by the State and society, it was possible to avoid such conflicts and the resulted current circumstances.

The situation of conflict left by armed disputes between political parties made the

side, which negatively affects the possible opportunities to get support and requires additional cost when they market themselves. This problem becomes worse with lack of proper strategies to realize higher feasibility from communication and marketing.

Communication with the entities working in the same field saves a lot of efforts wasted in performing repeated studies which have been already conducted and thus have lower impotence. Moreover, the work within collaborations maximizes the probable roles of those centers in development of public culture that respects academic research values in the society and gives them higher capability and effect to put pressure on the government for meeting their requirements.

- **Independence**

Many research entities deflect from their roles when they start to mix between knowledge and politics and intend to serve a political party and support it with justifications and studies which lack professionalism and objectivity with the purpose to enhance its position against another political party and prove their subordination and good affiliation to their own party. This kind of entities and centers give burden to other research foundations as they strengthen the society's convictions towards the subordination of most entities in this field to certain political parties. There is no way to avoid this issue unless the academic integrity and absolute professional work values are boosted.

- **Funding**

The lack of support and financial resources for the research centers is the most important and prominent obstacle for them and it is considered as a main cause for most of the obstacles mentioned in this paper. The absence of related mandatory polices and legislations gives a chance for government officials to refrain from their duties. In other contexts, they list evidences to prove that the academic foundations are not serious to work. In spite of the fact that the government has a great responsibility to provide them with a proper work environment and encourage researchers for academic production, the centers bear the responsibility to ensure their eligibility for support and set up the policies that guarantee their ability to prepare plans for sustainability and find possible alternatives to eliminate risks of their dependence on single sources for funding.

The absent role of private sector entities to support this aspect requires the centers to work for encouraging them to enter into business partnerships with the centers. This will lead to mutual benefit through conducting good-quality studies and researches required by the private sector entities to ensure their satisfaction and preference of local rather than the foreign centers. It also requires the centers to clarify the ethical grounds for supporting academic researches.

- **Weakness of Organizational Structure**

The weakness of organizational structure is a key and essential obstacle suffered by most of the research foundations and centers. It is a normal extension of unstudied decisions for establishment of such centers/foundations and it is reflected on their performance and organizational chart forming a problem-raising and counter-productive environment whatever their available resources are. Generally, the absence of rationale management and regulations required to organize the facility's work which include a clear vision, identified objectives and planned missions along with transparency in financial and administrative processes are the basis for deficiency suffered by research foundations and centers in Yemen whether established by the State or civil society.

Personification of centers is another aspect under lack of the research centers' institutional organization. It is done in two forms. The first form is usually featured as a sponsor expected to contribute in the foundation's continuity and fund its activities. With the passage of time, the foundation is reflected to be a community representation for a person and it provides whatsoever serves his/her orientations only. So, many foundations lose their impact and presence and integrity in the society. The other form is usually known as private foundations established by some prominent intellectuals and scholars and remain dependent on their support. Then, these foundations suspend their activities due to stoppage of such support or preoccupation of those scholars. These are proofs for the need to institutionalize those centers for the sake of their continuity.

- **Weakness of Skills and Capabilities Reflected on Quality of Outputs**

The workers in the research and study field complain that they do not acquire the skills and capabilities required to perform their work more professionally. The unavailability of centers specialized in qualification of researchers/scholars in their relevant fields is an obstacle added to deficiency of education structure in the public universities and schools which use outdated curricula that require improvement in order to correspond to the surrounding developments. Further, the opportunities to acquire knowledge from experts are rare if not inexistence.

The weak capabilities of some researchers reduce the quality of their outputs and thus affect the level of trust in the efficiency of local research centers and quality of their production. The research centers are required to develop the capabilities of their workers and rely on definite standards to assess the quality of their performed work before publication/circulation.

- **Contact, Communication and Networking**

Most entities working in the field of researches suffer from weak skills of contact and communication with international sponsors and foundations or governmental

to limit the importance of the role played by such foundations. This proposition is justified by lack of government's support and inspiration for these research centers' and foundations' production in both public and private sectors.

The percentage of closed centers (57% of the sample community) raises various enquiries on reasons for suspension of their activities and gives an indication for many existing challenges shared with the ones which are still working regardless of extension of their activities. Many of the challenges presented by the group discussion participants helped to prepare this paper and know the current situation of the research and study centers and foundations in Yemen.

The topic of this paper contributed to stimulate the study community (researchers/scholars and leaders of such foundations) to interact in presenting and discussing the challenges they face transparently and responsibly which helped to conclude with key challenges, highlight aspects of deficiency and analyze their parts as shown below.

TEN CHALLENGES:

- **Relationship between Research Centers and Decision-Makers**

A number of participants in the group discussions attribute the existing gap in the relationship between the government/decision-maker and research foundations to a crisis of confidence resulted from decision-maker's underassessment of importance of and need for academic research. It is considered useless and a burden to the State's expenditures and therefore it is not included in the current priorities. This is in addition to the constant suspicion to the motivations of such centers and their researches. The researchers usually suffer from this issue and they are obligated to give justifications and clarify the intentions of their research/study on the field in order to avoid or relieve such thoughts towards them. The participants believe that a systematic policy is intended by the government to reduce and restrict the role played by research foundations in order to limit their importance and thus their interventions viewed by decision-makers as threat to the future of their policies. For them, this matter explains the inexistence of clear examples to the State's support for this important aspect.

Some foundations also lack professionalism and output quality assurance which contributes to deepen the existing gap between both sides and weaken the position of these foundations when compared to foreign ones. However, with recognition of that shortcoming experienced by some local foundations, all researches provided to the competent executive entities remain in locked drawers and are not given priority when implementing the public policy. There are many examples which support this issue.

STATUS OF ACADEMIC RESEARCH IN YEMEN:

The last five years witnessed a significant increase of research and study centers in Yemen. There have been 31 new centers in comparison with 43 public and civil society centers founded since 1990 (as stated by official records). The centers are usually founded in two types: The first type of centers is affiliated to the government and founded under administrative resolutions to regulate and identify their missions. The second type includes private centers founded by individuals within the civil society sector and the required procedures to perform their missions are governed by law through competent ministries. In spite of the fact that the related laws encourage to establish research and study centers, they give general provisions with no reference to the means of support to activate such entities in the public or private sectors.

The National Dialogue Conference Document gave some good recommendations to improve and develop the work environment in the field of academic research in Yemen and to resolve some of its disorders and issue mandatory legislations to activate their roles. The key recommendations in this regard were the establishment of a fund to support and sponsor research centers and their workers and the guarantee to take benefit from outputs of such entities.

The government's lack of strategic and practical plans and arbitrary making of political decisions are among the most important features of the current situation and they are among the reasons which contributed to provide an environment torn by increasing conflicts. The participants in group discussions think that the reason for escalation of conflict is ignorance (by the decision-maker) of the research centers' role in analyzing the social phenomena, studying and assessing resulted problems and taking benefit of recommendations which assist to set up the policies required to resolve such problems and face related challenges effectively.

The results of interviews and visits which covered 54 research centers and foundations showed that 29 of such entities have closed their offices and fully suspended their activities. There are still 25 centers in their offices including 15 government centers affiliated to Sana'a University and 10 private centers but their activities have been affected widely due to the armed conflicts witnessed by the country for more than a year.

The situation of academic research in Yemen exists under two main problems. The first problem is resulted from the decision-maker's wrong policies and excreted negative effects that contributed to weaken the role of research foundations in public life. The group discussion participants believe that such wrong policies are intended and systematic to reduce the centers' interventions in public policy which are viewed by decision-makers as risks to their existence and power. The second problem is resulted from the community's intellectual complications which are actually a normal reflection of such systematic wrong policies applied by consecutive governments



It aims to defining the challenges which encounter such centers and foundations in order to activate their own roles.

The development of rationale and effective policies needs specialized centers and solid academic studies based on neutrality and professionalism. The importance and necessity of these centers come from the need for their services as they are key sources for producing knowledge. This is in addition to their role in analyzing policies and providing options, propositions, proposals and solutions to the decision-maker, which is the best way to provide specialized knowledge through academic publications and specialized symposiums to enhance the level of awareness of decision-makers, institutions and individuals and help them to link between field events and their theoretical academic framework. Besides, they work towards qualification and training of future strategic experts.

This policy paper gives a brief on the key obstacles encountered by the research and policy centers in Yemen and their impact on the future of academic research and its workers with the aim to analyze the grounds of such obstacles, explore possible opportunities to enhance the real role of those entities and provide practical recommendations to create better environment for research work in Yemen.

The paper is based in its analysis on the conclusions taken from interviews with academicians and managers of research centers in Sana'a University as well as focus group discussions with researchers/scholars in public and civil society centers, in addition to indications extracted from the outcomes of a preliminary survey on research centers working in Sana'a performed as a first step to build up a database for the research centers all over Yemen.

This brief policy is issued under the policy paper project sponsored by Project on Middle East Democracy (POMED).

Resonait! Yemen © 2016

All rights reserved. This publication may be reproduced by any method without fee for advocacy, campaigning and teaching purposes, but not for resale. This document is available under the Creative Commons, Attribution-ShareAlike 3.0 Unported (CC BY-SA 3.0)



Research & Policy Centers in Yemen Obstacles and Challenges

Asem Al-Oshari
Sarah Al-Faiq

INTRODUCTION

Most of the problems and challenges encountered by the developing countries are the product of wrong policies applied by governments of such states, where the decision-makers usually rely on closed-circles in their affiliated groups or parities to set up public policies. Also, they may be the result of arbitrary decisions made by the decision-maker itself with no assistance from supporting references which assist to develop proper policies. Such arbitrary policies contributed to create an environment that is full of problems converted with the passage of time into conflicts which become difficult to control and face their extensions. In the case of Yemen, we find that many policies applied in the last five years have been the cause to worsen the current challenges and raise related risks for the state and community. This paper assumes that there is deficiency in the roles supposed from the research and policy centers along with a problem in their relationships with decision-makers. >>